مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ر ت م د: 7163 -1112 ر ت م د إ :1892-2588
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به في فضائل القرآن

Ruling on telling the weak hadith and working with it in the virtues of the Quran

عبد العالي عبد القادر[1]، بلعلياء محمد[2]

1 - طالب دكتوراه جامعة تلمسان ressala.aek@gmail.com

2 - أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان drbelaliam@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-12-23 تاريخ القبول: 2020-05-23

ملخص -

درستُ في هذا البحث أقوالَ علماء القرآن والحديث في حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال عموما وفضائل القرآن خصوصا، وكذا تصرفاتِهم في هذا المجال. وكان ذلك في حدود أهم المراجع المتاحة في المسألة، منذ عصر أتباع التابعين إلى يومنا هذا، بغية معرفة الرأي الراجح في الموضوع والأكثر انتشارا في الأوساط العلميّة عبر العصور.

فتبيّن من استقراء تلك الأقوال والتصرفات وتحليلها، أنّ أغلبهم يذهب إلى مشروعيّة الرواية والعمل. وأنّ الشرط المعمول به هو أنْ لا يكون الحديث موضوعا. وأنّ ما عداه من الشروط يُمكن الاستغناء عنه بغيره، أو أنّه لا يحظى بقبول واسع.

الكلمات الدالة -

فضائل الأعمال، فضائل القرآن، الحديث الضعيف، رواية، العمل.

المؤلف المرسل: عبد العالي عبد القادر: authorcorespondant@mail.com

Abstract -

I Have Studied In This Research The Sayings Of The Quran And Hadith Scholars, Regarding The Ruling On The Narration Of The Weak Hadith And Working On It In The Virtues Of Business In General, And The Virtues Of Quran In Particular, As Well As Their Behavior In This Field. This Was Within The Limits Of The Most Important References Available On The Matter, From The Era Of Followers To The Present Day, In Order To Now The Most Correct Opinion On The Topic And The Most Widespread In The Scientific Community Throughout The Ages

It Was Found From The Extrapolation Of This Sayings, And Behaviors And Their Analysis, That Most Of Them Go To The Legitimacy Of The Narration And Work. And, That The Established Condition Is That The Hadith Not Be False And, That Other Conditions Can Be Dispensed With Without Others, Or That It Is Not Widely Accepted.

Key Words -

The Virtues Of Business, The Virtues Of Quran, The Weak Hadith, Narration, Work.

1. - مقدمة

لا خلاف أنّ السنّة النبويّة الشريفة هي المصدر الثاني، بعد القرآن الكريم، في التشريع الإسلاميّ؛ لكنّها ليست في درجة واحدة من حيث صحة النسبة إلى النبيّ، صلى الله عليه وسلم؛ فمنها الصحيح والحسن اللذان يُعمل بهما في الأحكام وغيرها، ومنها الضعيف.

ثم إنّ من جملة ما شاع في الأوساط العلميّة في هذا العصر، أنّ الحديث الضعيف لا يجوز روايتُه ولا العمل به في أيّ مجال بما في ذلك الآداب وفضائل الأعمال، حتى جعله بعضهم مع الحديث الموضوع في خانة واحدة. بيد أنّنا نجد في المقابل كتبا كثيرة في علوم القرآن وغيرها حفظت لنا أحاديث كثيرة ضعيفة في الفضائل عموما، وفي فضائل القرآن خصوصا.

فالإشكاليّة المطروحة في هذا المقال، هي ما مدى صحة هذه النظرة الشائعة؟ وبما أنّ المسألة قرآنيّة حديثيّة، فما رأي علماء القرآن والحديث فيها؟ وما الذي

استقر عليه رأي جمهورهم عبر العصور؟ وما أدلة الموافق لهم والمخالف؟ وكيف يمكن الترجيح؟

وتظهر أهميّة هذا الموضوع في كون البحث فيه إضافة مهمة في المجال العلميّ المرتبط بواقع الناس؛ لِمَا يُفضي إليه من اطّلاع على رأي جمهور العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين، وكبار الأئمة في علوم القرآن والحديث، والمتضمن إجابة علميّة مزيلة للحَيْرة التي أخذت كثيرا من الناس في هذا الأمر؛ لكونه مرتبطا بممارسة دينيّة يوميّة للمسلم، ألا وهي قراءة القرآن الكريم وما تعلق بها. فوضوح الرؤية فيه أمر ضروريّ في حياته.

وكانت ثمة أسباب دعتني إلى اختيار هذا الموضوع. فمنها **أسبابٌ موضوعيّة**، تتمثل أساسا في المساهمة في إيجاد إجابة شافية ترفع التناقض الذي يلحظه المشتغل بعلوم القرآن بين ما يسمعه ويقرأه من كلام ينهى عن استعمال الأحاديث الضعيفة في الفضائل، وبين ما يجده في عموم التفاسير وكتب الحديث من كَمٍّ هائل من هذه الأحاديث؛ **ومنها أسبابٌ ذاتيّةٌ** أُجْمِلُها في رغبتي الملحّة في تقديم خدمة للمشتغلين بهذه العلوم خصوصا، ولكل المسلمين عموما، وذلك باستثمار المادة العلميّة المغمورة في مصنفات علوم الكتاب والسُّنَّة.

والهدف الرئيس الذي يرمي إليه هذا البحث هو الوصولُ إلى شيء مقنِع، يُوضِح السبيل في هذا الموضوع، برفع ما يبدو تناقضا في هذا الجانب من الواقع العلميّ في مجتمعنا المسلم.

ومنهج البحث الذي اعتمدته أساسا في هذا المقال، هو الطريقة الاستقرائيّة الاستنتاجيّة، لدراسة أقوال وتصرُّفات أئمة علوم القرآن والحديث عبر العصور، من خلال كتبهم التي حوت بوجه أو بآخر مادةَ هذا الموضوع. بالإضافة إلى المنهج التحليليّ في مواضع دعت الحاجة فيها إليه.

وخطة البحث للإجابة على تلك الإشكاليّة وما يتفرع عنها، مبنيّة على مقدمة، وتوطئة بتعريف الحديث الضعيف، ثم عرض للموضوع، يبدأ بذكر أقوال العلماء في حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل، المُجيزين منهم والمانعين، حسب التسلسل الزمنيّ، مع ذكر أدلة كل فريق. ثم خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

2. - تعريف الحديث الضعيف

2. 1. - **التعريف اللغويّ: المعنى اللغويّ الأقرب للحديث الضعيف، هو الخبر الغير القويّ. قال الفيروزآباديّ: "والحديث: الجديد، والخبر"[1]. وقال أيضا: "الضَّعْف، ويُضمّ ويُحرّك: ضد القُوَّة"[2].**

2. 2. - **التعريف الاصطلاحيّ: المعنى الاصطلاحيّ للحديث الضعيف بأبسط عبارة، هو ما نُسِب إلى النبيّ، صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقيّة أو خُلُقِيّة، أو إلى صحابيّ أو تابعيّ، ولم يبلغ درجة الحديث الحسَن بأن لم تجتمع فيه شروط الحديث الصحيح ولا الحسَن.**

قال أبو عمرو بن الصَّلاح: "كلُّ حديثٍ لم تجتمع فيه صفاتُ الحديث الصحيح ولا صفاتُ الحديث الحسن، المذكورات فيما تقدم، فهو حديثٌ ضعيفٌ"[3]. يعني أنّ الحديث إذا فقد صفةً أو أكثر من صفات القَبول، وتسمى شروطَ القَبول، فهو حديث ضعيف. وهذه الشروط هي: اتصال سند الحديث، وعدالة رواته، وضبطهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة.

3. - أقوال العلماء في حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل

بما أنّ فضائل القرآن جزء من فضائل الأعمال، فكل ما يُذكر في هذا البحث عن فضائل الأعمال عموما فهو يشمل فضائل القرآن.

وللعلماء في حكم ذلك قولان رئيسان: الجواز، وعدمه. ونحاول التعرف على قول كل منهما ومدى انتشاره في الأوساط العلميّة المؤهَّلة من خلال تتبّع كتب علماء القرآن والحديث عبر التاريخ العلميّ الإسلاميّ، ورصد كلامهم وتصرُّفاتهم في الموضوع.

3. 1. - **القول بالجواز**

لقد ذهب كثير من العلماء عبر العصور، ممّن أمكن التعرف على أقوالهم منذ عهد أتباع التابعين، إلى جواز رواية الحديث الضعيف والعمل به في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال عموما، وفي فضائل القرآن خصوصا، وصرّحوا

[1] الفَيْرُوزآباديّ، القاموس المحيط، (1426هـ/2005م)، ص167.

[2] نفس المرجع، ص829.

[3] ابن الصلاح، كتاب علوم الحديث، (1406هـ/1986م)، ص41.

بذلك، أو رواه عنهم غيرُهم من المُصَنِّفين. ومنهم من لم أقف على تصريحه؛ لكنه عمل بمقتضى هذا القول في كتابه، فأخرج أحاديث ضعيفة أو أوردها في فضائل القرآن.

3. 1. أ. - العلماء المُصَرِّحون بالجواز في الفضائل عموما. منهم:

- سفيان الثوريّ (ت.161 هـ)؛ فقد روى ابن عدِيّ عنه أنّه قال: "لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلاّ من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ"[4]. يعني أنّه في الأحكام الشرعيّة، لا يُقبَل إلاّ حديث أهل الضبط والدّقة في النقل. وأمّا في غير الأحكام، فيمكن اعتماد روايات المشايخ الذين لم يصلوا إلى مرتبة الأوّلين.

- عبد الله بن المبارك (ت.181 هـ)؛ فقد روى ابن أبي حاتم الرازيّ عن عَبْدَة، أنّه قال: "قيل لابن المبارك، وروى عن رجل حديثا، فقيل: هذا رجل ضعيف، فقال: يَحْتَمِل أن يُروى عنه هذا القدرُ أو مثلُ هذه الأشياء، قلتُ لعَبْدة [القائل هو أبو حاتم الراوي عنه]: مثل أيّ شيء كان؟ قال: في أدب، في موعظة، في زهد، أو نحو هذا"[5]. يعني أنّ الضعيف تُقبَل روايتُه في مثل الأدب والموعظة والزهد وغيرها ممّا لا يتعلق بالأحكام.

- سفيان بن عُيَيْنة (ت.198 هـ)؛ فقد روى ابن أبي حاتم الرازيّ في كتاب الجرح والتعديل، عنه أنّه قال: "لا تسمعوا من بَقِيَّة ما كان في سُنّة، واسمعوا منه ما كان في ثوابٍ وغيره"[6]. يعني أنّه بسبب ضعف بَقِيّة بن الوليد، فإنّه لا يُروى عنه ما كان في سُنّة أي في حكم من الأحكام، ويُروى عنه ما تعلّق بالثواب ونحوه.

- عبد الرحمن بن مَهْدِي (ت.198 هـ)؛ فقد روى الحاكم أبو عبد الله النَّيْسابُوريّ عنه أنّه قال: "إذا روينا عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم، في الحلال والحرام والأحكام شَدَدْنا في الأسانيد وانتَقَدْنا الرجالَ، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهَلْنا في الأسانيد"[7]. يعني أنّ

[4] ابن عديّ، الكامل في ضعفاء الرجال، ج1 ص257.

[5] ابن أبي حاتم الرازيّ، كتاب الجرح والتعديل، (1422هـ/2002م)، ج2 ص30.

[6] نفس المرجع، ج1 ص41.

[7] الحاكم النَّيْسابوريّ، المستدرك على الصحيحيْن، ج1 ص490.

منهج أئمة الحديث أنّ أحكام الدين يُتَشَدّد في روايتها، عكس ما سوى ذلك فيتساهلون فيه. وروى الحاكم أبو عبد الله النَّيْسابُوريّ عن أحمد بن حنبل (ت.241 هـ) نحوه[8].

- يحيى بن مَعِين (ت.233 هـ)؛ فقد روى ابن عديّ عن يحيى بن مَعِين أنّه قال: "إدريس بن سِنان: يُكتب من حديثه الرِّقاقُ"[9]. يعني أنّ الرقاق، وهي المواعظ لا يتشدّدون فيها، عن مثل ابن سنان رغم ضعفه.

- ابن أبي حاتم الرازيّ (ت.327 هـ)؛ فقد خصص له بابا، فقال: "باب في الآداب والمواعظ أنّها تَحْتَمِل الروايةَ عن الضّعاف"[10]، وقال أيضا - وهو يُبَيِّن طبقاتِ الرواة - ما نصه: "ومنهم الصَّدوقُ الورِع المُغفَّلُ، الغالِب عليه الوَهَمُ والخطأ والسهو والغلط، فهذا يُكتبُ من حديثه الترغيبُ والترهيبُ والزهدُ والآدابُ، ولا يُحتجُّ بحديثه في الحلال والحرام"[11]. يعني أنّ مذهبه في الترغيب والترهيب وما شابهه، أنْ يُقبل الحديث من الراوي الضعيف شريطة أن يكون عدلا، وإن لم يكن ضابطا ولو فَحُش غَلَطُه ووَهَمُه. وروى الخطيب البغداديّ نحوَه عن أبي زكريا العنبريّ (ت.344 هـ)[12].

- الحاكم أبو عبد الله النَّيْسابُوريّ (ت.405 هـ)؛ فقد قال - وهو في سياق إخراج أحاديثَ في الدعاء والأذكار - ما نصه: "وأنا بمشيئة الله، أُجْري الأخبارَ التي سقطتْ على الشيخيْن في كتاب الدعوات على مذهب أبي سعيد عبد الرحمن بن مَهْدِي في قَبولها؛ فإنّي سمعتُ أبا زكريا يحيى بن محمد العَنْبَريّ يقول: سمعتُ أبا الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلِيّ يقول: كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مَهْدي يقول: إذا روينا ..."[13]. إلى آخر ما تقدم نقله عنه. يعني أنّه يُخرج الحديثَ الضعيف في كتابٍ التزم فيه الصحةَ، إذا تعلّق

[8] انظر: الحاكم النَّيْسابوريّ، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، (1423هـ/2003م)، ص62.
[9] ابن عديّ، الكامل في ضعفاء الرجال، ج2 ص34.
[10] ابن أبي حاتم الرازيّ، الجرح والتعديل، (1422هـ/2002م)، ج2 ص30.
[11] نفس المرجع، ج1 ص6.
[12] انظر: الخطيب البغداديّ، الكفاية في علم الرواية، (1434هـ/2013م)، ص152.
[13] الحاكم النَّيْسابوريّ، المستدرَك على الصحيحيْن، ج1 ص490.

الأمر بفضائل الأعمال ونحوها، فالضعيف فيها حجَّةٌ كما أنّ الصحيح حجةٌ في الأحكام.

- أبو بكر البيهقيّ (ت.458 هـ)؛ فقد قال: "وقد تساهل أهلُ الحديث في قَبول ما ورد من الدعوات وفضائل الأعمال، متى لم تكن من رواية مَن يُعرَف بوضع الحديث أو الكذب في الرواية"[14]. يعني أنّ مذهب أهل الحديث قَبولُ رواية الضعيف شريطة أنْ لا يُعرَف بالوضع والكذب في الحديث.

- الخطيب البغداديّ (ت.463 هـ)؛ فقد قال: "باب التشدُّد في أحاديث الأحكام، والتّجَوُّز في فضائل الأعمال. قد ورد عن غير واحد من السَّلَف أنّه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلّقة بالتحليل والتحريم إلاّ عمّن كان بريئاً من التُّهَمَة بعيدا من الظنّة، وأمّا أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنّه يجوز كَتْبُها عن سائر المشايخ"[15]. يعني أنّ مذهب السلَف في الرواية أنْ لا يقبلوا في الأحكام إلاّ العدولَ الضابطين الغير المُتَّهَمين في عدالتهم ولا ضبطهم، وأمّا فيما سواها فيقبلون عامة المشايخ، يعني ولو لم يكونوا في درجة الأوّلين. وقال نحوه أبو عمر بن عبد البر (ت.463 هـ)[16].

- أبو عمرو بن الصَّلاح (ت.643 هـ)؛ فقد قال: "يجوز عند أهل الحديث وغيرِهم التساهلُ في الأسانيد وروايةُ ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها، فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرِهما، وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلُّقَ له بالأحكام والعقائد"[17]. يعني أنّ مذهب علماء الإسلام لا يردّون في فضائل الأعمال إلاّ الحديث الموضوع، ويقبلون سائر أنواع الضعيف. وظاهره ولو كان الحديث شديدَ

[14] البيهقيّ، شُعَب الإيمان، (1424هـ/2004م)، ج2 ص851.
[15] الخطيب البغداديّ، الكفاية في علم الرواية، (1434هـ/2013م)، ص151.
[16] انظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، (1427هـ/2006م)، ص27.
[17] ابن الصلاح، كتاب علوم الحديث، (1406هـ/1986م)، ص103.

الضعف بسبب مُفَسِّق أو كثرة خطأ. وأمّا العقائد والأحكام فلا يُقبل فيها إلاّ العدول الضابطون. وقال عبد العظيم المنذريّ (ت.656 هـ) نحوه[18].

- النوويّ (ت.676 هـ)؛ فقد قال: "وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضئل الأعمال"[19]. وقال: "قال العلماء من المحدّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا"[20].

- تقيّ الدين ابن تيميّة (ت.728 هـ)؛ فقد قال: "فإذا رُوي حديثٌ في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقاديرُ الثواب والعقاب وأنواعُه، إذا رُويَ فيها حديثٌ لا نعلم أنّه موضوعٌ، جازتْ روايتُه والعملُ به، بمعنى أنّ النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب"[21].

- بدر الدين بن جَماعة (ت.733 هـ)؛ فقد قال: "بخلاف غيره [يعني غير الموضوع]، من أقسام الضعيف، التي تحتمل صدقاً باطناً، فإنّه يجوز روايتُها في الترغيب والترهيب"[22].

- شمس الدين الذهبيّ (ت.748 هـ)؛ فقد قال: "أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام والترخيص قليلا لا كلَّ الترخُّص في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسنادُه لا ما اتُّهِمَ رواتُه؛ فإنّ الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوَهْن لا يلتفتون إليها؛ بل يروونها للتحذير منها والهَتْك لحالها"[23]. يعني أنّ أكثر الأئمة يشدّدون في أحاديث الأحكام، ويترخَّصون في غيرها، شريطة أنْ لا يكون الحديث شديد الضعف.

- ابن مُفلِح المَقْدِسيّ (ت.763 هـ)؛ فقد قال: "فصل في العمل بالحديث الضعيف وروايتِه والتساهل في أحاديث الفضائل دون ما تثبت به الأحكام والحلال

---

[18] انظر: المُنْذِريّ، الترغيب والترهيب، (1426هـ/2005م)، ج1 ص12.

[19] النَّوويّ، الأربعين النوويّة، (1430هـ/2009م)، ص41.

[20] النَّوويّ، الأذكار، (1425هـ/2004م)، ص36.

[21] ابن تيميّة، مجموعة الفتاوى، (1426هـ/2005م)، ج18 ص40.

[22] ابن جماعة، المَنْهَل الرَّوِيّ، ص53، 54.

[23] الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، (1417هـ/1996م)، ج8 ص520.

والحرام ... والذي قطع به غيرُ واحد ممّن صَنَّف في علوم الحديث، حكايةً عن العلماء، أنّه يُعمَل بالحديث الضعيف فيما ليس فيه تحليلٌ ولا تحريمٌ كالفضائل"[24].

- ابن رجب الحنبليّ (ت.795 هـ)؛ فقد قال: "وإنّما يُروى في الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديثُ أهل الغفلة الذين لا يُتَّهَمون بالكذب، فأمّا أهلُ التُّهَمَة فيُطرَح حديثُهم، كذا قال ابن أبي حاتم وغيرُه"[25].

- زين الدين العراقيّ (ت.806 هـ)؛ فقد قال: "وأمّا غيرُ الموضوع فَجَوَّزوا التساهلَ في إسناده وروايتِه من غيرِ بيانٍ لضعفه، إذا كان في غير الأحكام والعقائد؛ بل في الترغيب والترهيب من المواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، ونحوِها"[26]. وقال نحوَه كمالُ الدين بن الهُمام (ت.861 هـ)[27]، وأبو عبد الله السنوسيّ (ت.895 هـ)[28]. وشمس الدين السَّخَاويّ (ت.902 هـ) [29]، وجلال الدين السيوطيّ (ت.911 هـ)[30]، وزكريا الأنصاريّ (ت.925 هـ) [31].

- ابن حَجَر الهَيْتَميّ (ت.973 هـ)؛ فقد قال: "... لأنّ الضعيف في الفضائل والمناقب حُجَّةٌ اتفاقاً"[32].

- أحمد بن محمد المتبوليّ (ت.1003 هـ)؛ فقد نقل عنه المَقَّريّ أنّه بعد نقل حديثيْن قال: "وسند الحديثيْن ضعيف إلاّ أنّ باب الفضائل ونحوِها يُتسامَح فيه،

[24] ابن مُفلِح، الآداب الشرعيّة، (1419هـ/1999م)، ج2 ص285.
[25] ابن رجب الحنبليّ، شرح علل الترمذيّ، (1407هـ/1987م)، ص373.
[26] العراقيّ، شرح ألفية علوم الحديث، ج1 ص291.
[27] انظر: ابن الهُمام، شرح فتح القدير، (1424هـ/2003م)، ج1 ص358.
[28] انظر: السَّنُوسيّ، نصرة الفقير في الرد على أبي الحسن الصغير، (1985م)، ص413.
[29] انظر: السَّخَاويّ، فتح المغيث، (1417هـ/1996م)، ج1 ص311.
[30] انظر: السيوطيّ، تدريب الراوي، (1424هـ/2004م)، ص149.
[31] انظر: زكريا الأنصاريّ، فتح الباقي، ج1 ص291.
[32] ابن حَجَر الهيَتَميّ، شرح الهَمْزيّة، ص34.

دون العقائد والأحكام، فلا مُسامحة فيها البتة، والله أعلم"[33]. وذكر نحوه المُلاّ عليّ القاريّ (ت.1014 هـ)[34]، ومُرْتَضى الزَّبِيديّ (ت.1205 هـ)[35].

- محمد عبد الحيّ اللَّكْنَويّ (ت.1305 هـ)؛ فقد قال: "والذي ذهب إليه كثيرٌ من أهل العلم التَّرَخُّصُ في الرقائق، وما لا حكم فيه، من أخبار المغازي، وما يجري مَجْرى ذلك"[36]. وقال نحوه محمد بن جعفر الكَتّانيّ (ت.1345 هـ)[37].

3. 1. ب. - العلماء المصرّحون بالجواز في فضائل القرآن خصوصا، منهم:

- برهان الدين البقاعيّ (ت.855 هـ)؛ فقد قال: "ولْيُعْلَمْ أنّي لا أذكر من ذلك، إن شاء الله، في الفضائل إلاّ ما صحَّ أو حَسُنَ، أو جاز ذكره إن كان ضعيفاً، فلم ينزل إلى درجة الموضوع"[38].

- جلال الدين السيوطيّ (ت.911 هـ)؛ فقد قال: "ووُضِع في فضائل السور أحاديثُ كثيرةٌ؛ ولذلك صنَّفْتُ كتابا سمّيْتُه: (خمائل الزهَر في فضائل السُّوَر)، حرّرْتُ فيه ما ليس بموضوع"[39].

3. 1. ج. - العلماء الذين عملوا بمقتضى القول بالجواز في فضائل القرآن خصوصا، وإن لم يصرِّح بعضُهم به، منهم:

- أبو عُبَيْد القاسمُ بن سلاّم (ت.224 هـ)؛ فقد صنّف كتابه فضائل القرآن، وأخرج فيه أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "وحدثنا حجّاج، عن ابن جُرَيْج قال: حُدِّثْتُ عن أنس بن مالك، أنّه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: القرآن شافعٌ مُشَفَّع، وماحِلٌ مُصَدَّقٌ، مَن شفع له القرآن يوم القيامة نَجَا، ومَن مَحَل به القرآن يوم القيامة كَبَّه الله في النار على

[33] المَقَّريّ، وصف نعال النبيّ، صلى الله عليه وسلم، (1417هـ/1997م)، ص510.
[34] انظر: عليّ القاري، شرح شرح نخبة الفِكَر، ص362.
[35] انظر: مرتضى الزَّبِيديّ، بلغة الأريب، (1408هـ)، ص190.
[36] اللَّكْنويّ، ظَفَر الأماني، (1416هـ)، ص182.
[37] انظر: الكَتّانيّ، اليُمْن والإسعاد، (1345هـ)، ص26.
[38] البقاعيّ، مصاعد النظر، (1408هـ/1987م)، ج1 ص211.
[39] السيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، (1426هـ)، ج6 ص2099.

وجهه"[40]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه انقطاعا بين ابن جُرَيْج وأنس بن مالك، رضي الله عنه.

- أبو عبد الله ابن الضُّرَيْس (ت.294 هـ)؛ فقد أخرج في كتاب فضائل القرآن عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "أخبرنا عبد الله بن عاصم ومحمد بن عبد الله بن إسماعيل، قالا: ثنا أبو النضر، ثنا بَكْر بن خُنَيْس، عن زيد بن أرطاة، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: ما أَذن الله لعبده في شيء أفضلَ من ركعتيْن يُصلِّيهما، وإنّ البرَّ لَيُذَرُّ على رأسه ما دام في مُصلاّه، وما تقرّب العبادُ إلى الله بشيء أفضل من شيء خرج منه. يعني القرآن"[41]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه بكر بن خنيس، وهو ضعيف، كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[42].

- أبو بكر الفِرْيابيّ (ت.301 هـ)؛ فقد أخرج في كتاب فضائل القرآن عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "نا قُتَيْبة بن سعيد، عن ابن لَهيعَة، عن مَشْرَح بن هاعان، عن عُقْبَة بن عامر الجُهَنيّ، أنّ النبيّ، صلى الله عليه وسلم، قال: لو كان القرآن في إهابٍ ما مسَّتْه النار"[43]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه ابن لَهيعة، ومَشْرَح بن هاعان، وهما ضعيفان كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[44].

- أبو عبد الرحمن النَّسَائيّ (ت.303 هـ)؛ فقد أخرج في كتاب فضائل القرآن بعض الأحاديث الضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سَلاّم، عن يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميّ، قال: حدثني سُهَيل بن مِهْران القُطَعيّ، قال: حدثنا أبو عِمْران الجَوْنيّ، عن جُنْدَب، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: مَن قال في كتاب الله برأيه فأصاب

[40] أبو عُبَيْد، فضائل القرآن، (1426هـ/2005م)، ص21 ر56.
[41] ابن الضُّرَيْس، فضائل القرآن، (1408هـ/1987م)، ص78 ر141.
[42] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص52 ر640.
[43] الفِرْيابيّ، فضائل القرآن، (1409هـ/1989م)، ص109 ر1.
[44] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص225 ر2274؛ ص387 ر4127.

فقد أخْطأ"[45]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه سُهيل بن مهران، وهو ضعيف كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[46].

- أبو حفص بن شاهين (ت.385)؛ فقد أخرج في كتاب الترغيب في فضائل الأعمال عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "حدثنا عبد الله بن سليمان، ثنا إسحاق بن إبراهيم الفرقسانيّ، ثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن حفص بن سليمان، عن كثير بن زاذان، عن عاصم، عن عليّ، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: مَن قرأ القرآن فحفظه واستظهره أدخله الله الجنة، وشفّعه في عشرة من أهل بيته، كلٌّ قد وجبتْ له النار"[47]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه حفص بن سليمان، وهو ضعيف كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[48].

- أبو العباس المُسْتَغْفِريّ (ت.432 هـ)؛ فقد أخرج في كتاب فضائل القرآن عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "نا أبو بكر محمد بن إبراهيم، نا أبو بكر إسماعيل بن عامر السَّمَرْقَنْديّ، نا عبد الله بن جبريل، نا عبد الكبير بن عبد القاهر بن شعيب البصريّ، حدثني عمّي صالح، نا عبد الله بن زياد أبو العلاء، نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: مَن قرأ سورة البقرة وسورة آل عمران، إيمانا واحتسابا، جعل الله له يوم القيامة جناحيْن منظوميْن بالدر والياقوت، يطير بهما"[49]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه عبد الله بن زياد أبو العلاء، وهو ضعيف كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[50].

- أبو الفضل الرازيّ (ت.454 هـ)؛ فقد أخرج في كتاب فضائل القرآن وتلاوتِه عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "أنا

[45] النَّسَائيّ، فضائل القرآن، (1413هـ/1992م)، ص135 ر111.
[46] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص180 ر1825.
[47] ابن شاهين، الترغيب في فضائل الأعمال، (1424هـ/2004م)، ص66 ر188.
[48] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص94 ر1049.
[49] المُسْتَغْفِريّ، فضائل القرآن، (1427هـ/2006م)، ج1 ص498 ر696.
[50] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص216 ر2170.

القاضي أبو بكر عبد الله بن أحمد بن بُنْدار العَبْسِيّ بأسْتَرباد، نا أبو أحمد محمد بن أحمد الغِطْرِيفيّ المَنِيعيّ، نا أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم التَّرْجُمانيّ، نا سعد بن سعيد الجُرْجانيّ، عن نَهْشَلٍ القُرَشيّ، عن الضّحّاك، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أشراف أمّتي حملةُ القرآن"[51]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه سعد بن سعيد الجُرْجانيّ، ونهْشل بن سعيد، وهما ضعيفان كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[52].

- أبو القاسم الهُذَليّ (ت.465 هـ)؛ فقد أورد في كتاب الكامل في القراءات العشر عدة أحاديث ضعيفة في كتاب فضائل القرآن، منها مثلا حديث: "القرآن غِنًى لا فقرَ معه، ولا غنى دونه"[53]. وهذا حديثٌ أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده[54]وغيره من طريق الحسن، عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم. وسند هذا الحديث ضعيف؛ لأنّ الحسن البصريّ من التابعين، فالحديث مرسَل، والمرسَل ضعيف عند جمهور المحدِّثين.

- محيي السُّنَّة البَغَويّ (ت.516 هـ)؛ فقد خصّص فصلا لذكر فضائل القرآن من تفسيره معالم التنزيل، ذكر فيه بعض الأحاديث الضعيفة، منها مثلا، حديث عقبة بن عامر، رضي الله عنه، حيث قال: "سمعتُ النبيّ، صلى الله عليه وسلم، يقول: لو كان هذا القرآن في إهابٍ ما مسَّتْه النار"[55]، فقد رواه بسنده من طريق ابن لَهيعة، عن مَشْرَح بن هاعان. وهما ضعيفان كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[56].

- أبو الفَرَج ابن الجَوْزيّ (ت.597 هـ)؛ فقد ذكر في كتاب فنون الأفنان عدة أحاديث ضعيفة في الفضائل، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده فقال: "أخبرنا المبارك بن خَيْرون، قال: أنا أحمد بن الحسن بن خيرون، قال: أنا محمد بن عليّ

[51] الرازيّ، فضائل القرآن وتلاوته، (1415هـ/1994م)، ص88 ر47.
[52] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص154 ر1566؛ ص413 ر4408.
[53] الهُذَليّ، الكامل في القراءات العشر، (1428هـ/2007م)، ص35.
[54] الموصليّ، مسند أبي يعلى الموصليّ، (1418هـ/1998م)، ج3 ص10 ر2765.
[55] البغويّ، معالم التنزيل، (1422هـ/2002م)، ج1 ص39.
[56] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص225 ر2274؛ ص387 ر4127.

بن العلاف، قال: أنا عثمان بن محمد الأَدَميّ، قال: أنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، قال: أنا عليّ بن حرب، قال: نا حفص بن عمر، قال: أنا عمرو بن قيس، عن عطاء، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: مَن قرأ ثلاثمائة آيةٍ كُتِب من السابقين"[57]. وهذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه حفص بن عمر، وهو ضعيف كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[58].

- علَم الدين السَّخَاويّ (ت.643 هـ)؛ فقد أورد في كتاب جمال القُرّاء عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي ذكره فقال: "وعن أبي أُمامة، سمعتُ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: مَن قرأ ثلث القرآن فقد أُوتِيَ ثلثَ النبوّة، ومَن قرأ ثلثيْ القرآن فقد أُوتِيَ ثلثَيْ النبوّة، ومَن قرأ القرآن فقد أُوتِيَ النبوّة كلها"[59]. أخرج هذا الحديثَ أبو بكر البيهقيُّ في شُعَب الإيمان[60]، بسند ضعيف؛ لأنّ فيه بِشْر بن نُمَير، وهو ضعيف كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[61].

- تقيّ الدين ابن تيميّة (ت.728 هـ)؛ فقد أورد في كتاب قاعدة في فضائل القرآن عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي رواه بسنده، عن أبي بكر القَطِيعيّ أنّه قال: "ثنا إدريس بن عبد الكريم، ثنا خَلَف بن هشام، عن بِشْر بن نُمَيْر، عن القاسم مولى خالد بن يزيد، قال: أخبرني أبو أُمامة الباهليّ، أنّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: مَن قرأ ثلث القرآن أُعطِيَ ثلثَ النبوّة، ومَن قرأ ثلثيْ القرآن أُعطِيَ ثلثَيْ النبوّة، ومَن قرأ القرآن فكأنّما أُعطِيَ النبوّة كلها، ويُقال له يوم القيامة: اقرأْ وارقَ بكلِّ آية درجةً، حتى تُنجز ما معك من القرآن، ويُقال له: اقبِضْ، فيقبِض يدَه، ثم يُقال له: اقبِضْ، فيقبِض يدَه، ثم يُقال له: ما تدري ما في يدك؟ فإذا في يده اليمنى الخُلْد، وفي يده الأخرى النّعيم"[62]. وهذا

[57] ابن الجَوْزِيّ، فنون الأفنان، (1408هـ/1987م)، ص330.
[58] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص95 ر1057.
[59] السَّخَاويّ، جمال القُرّاء وكمال الإقراء، (1436هـ/2015م)، ص47.
[60] البيهقيّ، شُعَب الإيمان، (1424هـ/2004م)، ج2 ص823 ر1993.
[61] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص49 ر604.
[62] ابن تيميّة، قاعدة في فضائل القرآن، (1414هـ)، ص60.

حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه بِشْر بن نُمَيْر، وهو ضعيف كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[63].

- أبو الفداء ابن كثير (ت.774 هـ)؛ فقد أورد في كتاب فضائل القرآن عدة أحاديث ضعيفة، منها مثلا الحديث الذي ذكره بسنده فقال: "وقال الإمام أحمد: حدثنا أبو سعيد، ثنا ابن لهيعة، عن مَشْرَح، عن عُقبة بن عامر، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: لو أنّ القرآن جُعِل في إهاب، ثم أُلْقِيَ في النار ما احترق"[64]. هذا حديث سنده ضعيف؛ لأنّ فيه ابن لَهيعة، ومَشْرَح بن هاعان. وهما ضعيفان كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[65].

- بدر الدين الزَّرْكَشيّ (ت.794 هـ)؛ فقد أورد عدة أحاديث ضعيفة في النوع السادس والعشرين الخاص بمعرفة فضائل القرآن من كتابه البرهان في علوم القرآن، منها مثلا، الحديث الذي ذكره فيه فقال: "وقال عليه السلام: ما تقرّب العبادُ إلى الله بمثل ما خرج منه"[66]. وهذا الحديث أخرجه ابن الضُّرَيْس في فضائل القرآن[67]، وإسناده ضعيف بسبب بكر بن خُنَيْس أحد رواته، كما تقدم بيانه.

- مجد الدين الفَيْرُوزآباديّ (ت.817 هـ)؛ فقد خصّص فصلا لذكر فضائل القرآن من كتابه بصائر ذوي التمييز، ذكر فيه أحاديث كثيرة فيها الضعيف، منها مثلا، حديث: "القرآن غِنى لا فقر معه، ولا غنى دونه"[68]. وإسناده ضعيف كما تقدم.

- جلال الدين السيوطيّ (ت.911 هـ)؛ فقد أورد عدة أحاديث ضعيفة في النوع الثاني والسبعين الخاص بفضائل القرآن من كتابه الإتقان في علوم القرآن، منها مثلا، الحديث الذي ذكره فيه فقال: "وأخرج الدَّارِميّ، من حديث

---

[63] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص49 ر604.

[64] ابن كَثِير، فضائل القرآن، (1416هـ)، ص303.

[65] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص225 ر2274؛ ص387 ر4127.

[66] الزَّرْكَشِيّ، البرهان في علوم القرآن، (1400هـ/1980م)، ج1 ص433.

[67] ابن الضُّرَيْس، فضائل القرآن، (1408هـ/1987م)، ص78 ر141.

[68] الفَيْرُوزآباديّ، بصائر ذوي التمييز، (1416هـ/1996م)، ج1 ص64.

عبد الله بن عمرو مرفوعا: القرآن أحبُّ إلى الله من السماوات والأرض ومن فيهنّ"[69]. وهذا الحديث إسناده ضعيف لأنّ الدّارِميّ رواه في سننه من طريق رجل مُبْهَمٍ[70].

- مُجير الدين العُلَيْميّ المَقْدِسيّ (ت.927 هـ)؛ فقد خصّص فصلا لذكر فضائل القرآن من تفسيره فتح الرحمن، ذكر فيه بعض الأحاديث الضعيفة، منها مثلا، الحديث الذي أورده فقال: "وعنه، صلى الله عليه وسلم، أنّه قال: من استمع إلى آيةٍ من كتاب الله، كُتِب له حسنةٌ مضاعَفةٌ، ومن قرأ آيةً من كتاب الله، كانت له نورا يوم القيامة"[71]. وهذا الحديث أخرجه البيهقيّ في شُعَب الإيمان، من طريق إسماعيل بن عياش عن ليث بن أبي سُلَيْم[72]. وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميّين كما جاء في ديوان الضعفاء للذهبيّ[73]، وليث من الكوفيّين. وليث أيضا ضعيف كما في ديوان الضعفاء للذهبيّ[74]. فيكون إسناد هذا الحديث ضعيفا.

- المُلاّ عليّ القاري (ت.1014 هـ)؛ فقد ذكر بعض الأحاديث الضعيفة في كتاب فيض المُعين على جمع الأربعين، منها مثلا، الحديث الرابع والعشرون الذي أورده فقال: "وعن ابن عباس، رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أشراف أُمّتي حملةُ القرآن، وأصحابُ الليل". وعزاه للبيهقيّ في شُعب الإيمان، وهو فيه، حيث أخرجه من طريق سعد بن سعيد الجُرْجانيّ، عن نَهْشَل القُرشيّ[75]، وهما ضعيفان كما تقدم، فيكون إسناد هذا الحديث ضعيفا.

- محمد بن عليّ الشوكانيّ (ت.1250 هـ)؛ فقد أورد في تفسيره فتح القدير، في مقدمة بعض السور ما رُوي من فضلها، فذكر بعض الأحاديث

---

[69] السيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، (1426هـ)، ج6 ص2100.
[70] الدّارِميّ، سنن الدارميّ، (1423هـ/2002م)، ص457 ر3393.
[71] العُلَيْميّ، فتح الرحمن، (1430هـ/2009م)، ج1 ص6.
[72] البيهقيّ، شُعَب الإيمان، (1424هـ/2004م)، ج2 ص818 ر1981.
[73] الذهبيّ، ديوان الضعفاء، (1387هـ/1967م)، ص36 ر431.
[74] نفس المرجع (ص333 ر3503).
[75] البيهقيّ، شُعَب الإيمان، (1424هـ/2004م)، ج2 ص1041 ر2703.

الضعيفة، من ذلك الذي ذكره في بداية تفسير سورة آل عمران فقال: "وأخرج الطبرانيّ بسند ضعيف، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: مَن قرأ السورةَ التي يُذكرُ فيها آلُ عِمْران يومَ الجمعة، صلى اللهُ عليه وملائكتُه، حتى تغيبَ الشمسُ"[76]. فقد أورده وحكم عليه بالضعف.

- عبد الله بن الصديق الغُماريّ (ت.1413 هـ)؛ فقد أرود في كتاب فضائل القرآن بعض الأحاديث الضعيفة، منها مثلا، الحديث الذي أورده فقال: "أخرج الثعلبيّ وعبد الغافر الفارسيّ، بسند ضعيف، عن أبي سعيد الخدريّ، رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله، صلى الله عليه وسلم، غيرَ مرة ولا مرتيْن، يقول في آخر صلاة، أو حين ينصرف: سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين"[77]. فقد أورده وحكم عليه بالضعف.

3. 2. - القول بالمنع

ذهبت جماعة من العلماء إلى عدم جواز رواية الحديث الضعيف إلاّ مقرونا ببيانه، وعدم جواز العمل به في فضائل الأعمال كما في الأحكام. وهم أقل عددا من السابقين وأكثرهم من أهل العصر الحاضر.

3. 2. أ. - من الذين قالوا بذلك من السابقين:

- مسلم بن الحجّاج (ت.261 هـ)؛ فقد قال في مقدمة صحيحه: "إذ الأخبار في أمر الدين إنّما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب. فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه مَن قد عرفه ولم يُبيِّن ما فيه لغيره، ممّن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشّاً لعوام المسلمين؛ إذ لا يُؤْمَن على بعض مَن سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أنّ الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل مَن ليس بثقة"[78]. وقد فهم منه ابن رجب الحنبليّ المنع، فقال: "وظاهر ما ذكره

[76] الشَّوْكانيّ، فتح القدير، (1419هـ/1998م)، ج1 ص357.
[77] الغماريّ، فضائل القرآن، (1427هـ/2006م)، ص53.
[78] نفس المرجع، ج1 ص20.

مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنّه لا تُروى أحاديث الترغيب والترهيب إلاّ عمّن تُروى عنه الأحكام"[79].

- أبو بكر ابن العربيّ (ت.543 هـ)؛ فقد نقل أبو عبد الله القرطبيّ عنه قولَه: "وقد أقحم الناسُ في فضل القرآن وسوره أحاديثَ كثيرةً، منها ضعيف لا يُعوّل عليه، ومنها ما لم يُنزل الله بها من سلطان. وأشبه ما جمع في ذلك كتاب ابن أبي شيبة، وكتاب أبي عبيد، وفيهما باطلٌ عظيم، وحشوٌ كثير"[80]. وقد ذكر السَّخَاويُّ في كتاب القول البديع مذهبَ ابن العربيّ، فقال: "وخالف ابنُ العربيّ المالكيّ في ذلك، فقال: إنّ الحديث الضعيف لا يُعمَل به مطلقا"[81].

3. 2. ب. - الذين قالوا بذلك من العصريّين:

منهم بعضُ من كتب في علوم الحديث؛ ولعل ذلك بسبب تأثرهم بالفكرة المنتشرة في هذا العصر. والتي ظهر بأنّها تخالف ما عليه الجمهور عبر الأجيال المتتالية. منهم:

- أبو شهبة، حيث قال: "والحق أنّه لا يجوز روايةُ الضعيف إلاّ مقروناً ببيان ضعفه، وبخاصةٍ في هذه العصور التي قلَّتْ معرفةُ الناس فيها بالأحاديث وعدم القدرة على معرفة درجة الأحاديث"[82]. وهو بهذا يُخالف ما ذهب إليه جمهور المصنِّفين في علوم الحديث الذين قالوا بجواز روايته دون بيان حاله كما تقدم في نقولهم.

- أيمن بن عبد العزيز أبانمي؛ فقد جمع أحاديث في فضائل القرآن في كتابٍ بعنوان: "عِقد الدرر فيما صح من فضائل السور"، واقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة والحسنة، وأعرض بالكليّة عن الضعيف، وقال في هذا السياق في المقدمة: "وأثبتُّ منها ما كان صحيحا أو حسنا، وما لم أذكره في هذه الرسالة، فهو إمّا ضعيف لا يَقبل التحسين، أو موضوع"[83].

---

[79] ابن رَجَب الحنبليّ، شرح علل الترمذيّ، (1407هـ/1987م)، ص373.

[80] القُرْطُبيّ، التذكار، (1407هـ/1987م)، ص225، 226.

[81] السَّخَاويّ، القول البديع، (1407هـ/1987م)، ص245.

[82] أبو شهبة، الوسيط، ص278.

[83] أبا نمي، عِقد الدرر فيما صح من فضائل السور، ص7.

- أ. د. فهد بن عبد الرحمن الرومي؛ فقد قال في مقدمة تحقيق كتاب "فضائل القرآن" لمحمد بن عبد الوهاب، وهو يتحدّث عن مزايا الكتاب ما نصه: "وتصديرُ المباحث بالآيات والأحاديث الصحيحة، والاقتصارُ على ذلك، لا شك أنّه المنهج السليم، والحُجّة الصادقة"[84].

4. - دليل القوليْن وشروط القبول عند بعضهم ومناقشتها

4. 1. - دليل القوليْن

4. 1. أ. - دليل القول بالجواز

يُعلّل القولُ بجواز العمل بالحديث الضعيف غيرِ الموضوع في فضائلِ الأعمال ونحوِها بأنّ الحكم على الحديث بالضَّعْفِ، لا يعني أنّه كذب في حقيقة الأمر؛ بل هو غلبة ظنّ بأنّ احتمال الصدق قليل، بناءً على قواعد وُضِعَتْ في ذلك بالاجتهاد. وقد أشار إلى ذلك ابن جَماعة بقوله: "... مِن أقسام الضعيف، التي تحتمل صدقاً باطناً، فإنّه يجوز روايتُها في الترغيب والترهيب"[85].

وما دام احتمال الصحة قائما، فلا يُمكِن أنْ يُترَك بالكلّيّة؛ بل يُؤْخذ به بحسب قدر الاحتمال؛ فلا يؤخذ به في كلّ شأن كالأحكام؛ لأنّ احتمال الصحة ليس كبيرا، ولا يُترك في كلِّ شأن كفضائل الأعمال؛ لأنّ احتمال الصحة قائم. ولو تركنا العمل به بالكلّيّة نكون قد سوَّيْنا بينه وبين الموضوع، وبين الموضوع والضعيف بون واسع، ولو كان الضعف شديدا.

وبناء على ذلك كله، فيكون الأخذ به في فضائل الأعمال ونحوها من باب الاحتياط في الدين، وعدم ترك العمل بأحاديث قد تكون في واقع الأمر صحيحةَ النسبة إلى النبيّ، صلى الله عليه وسلم، وفي هذا المعنى يقول ابن حَجَر الهَيْتَميّ: "... لأنّه إن كان صحيحا في نفس الأمر فقد أُعْطِيَ حقَّه من العمل به؛ وإلاّ لم يترتب على العمل به مفسدةُ تحليل أو تحريم، ولا ضياعُ حقٍّ للغير"[86].

[84] ابن عبد الوهاب، فضائل القرآن، (1417هـ/1997م)، ص3.

[85] ابن جَماعة، المنهل الرويّ، ص53، 54.

[86] ابن حَجَر الهيَتَميّ، الفتح المبين، (1428هـ/2007م)، ص95.

4. 1. ب. - دليل القول بالمنع

منع مَن منع من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بدليل أنّ العمل به في الفضائل ضربٌ من ضروب التشريع التي لا تجوز بغير ما ثبت من الأحاديث الصحيحة والحسنة، فمن عمل بالضعيف يكون قد شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى. وقد أشار إلى ذلك ابن حَجَر الهَيْتميّ في الفتح المبين، فقال: "... مَن نازع فيه بأنّ الفضائل إنّما تُتَلقَّى من الشرع، فإثباتها بالحديث الضعيف اختراعُ عبادةٍ، وشرع في الدين ما لم يأذن به الله"[87].

- وأجيب عن هذا الدليل بكون العمل بالحديث الضعيف في الفضائل؛ إنّما هو من باب الاحتياط في الدين، الذي هو قاعدة من قواعد الشريعة، وليس تشريعا في الدين. وفي هذا المعنى يقول د. نور الدين عتر: "أمّا زعم المعارضين أنّ العملَ بالضعيف في الفضائل اختراعُ عبادة، وتشريعٌ في الدين لَما لم يأذن به الله تعالى؛ فقد أجاب عنه العلماء بأنّ هذا الاستحباب معلومٌ من القواعد الشرعيّة الدالة على استحباب الاحتياط في أمر الدين؛ والعملُ بالحديث الضعيف من هذا القَبيل، فليس ثمّةَ إثباتُ شيء من الشرع بالحديث الضعيف"[88].

4. 1. ج. - الترجيح

الذي يظهر هو ترجيح القول بالجواز للأسباب الآتية:

- قول جمهور أئمة علوم القرآن وعلوم الحديث عبر العصور المتعاقبة بجواز رواية الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال. وهذا، وإن لم يكن دليلا في نفسه، إلاّ أنّه سند قويٌّ لا سيما في حقّ مَن هو دون هؤلاء في سعة الاطلاع، ودقة فهم روح الشريعة الإسلاميّة، خصوصا مع قرب المتقدِّمين منهم من عهد النبوة.

- قوّة دليل المجيزين مقارنة بدليل المانعين؛ لأنّ دليل المنع أمكنَ الجوابُ عنه، ودفع محذور التشريع في الدين الذي تضمّنه.

[87] نفس المرجع، ص96.

[88] د. نور الدين عتر. منهج النقد في علوم الحديث، (1401هـ/1981م)، ص294.

- اشتراطُ المجيزين قَصْرَ العمل بالحديث الضعيف على الفضائل دون الأحكام، يُظهر الفرق بينه وبين الحديث الصحيح والحسن، وأنّهم لم يجاوزوا به حدود الفضاء الذي يناسبه في الشريعة الإسلاميّة.

4. 2. - شروط القبول عند بعض العلماء ومناقشتها

إنّ الذين قالوا بقبول الحديث الضعيف وجواز روايته والعمل به، وضعوا لذلك شروطا، منها ما كان محلَّ اتفاق كاشتراط كونه في فضائل الأعمال، وعدم كونه موضوعا، ومنها ما ليس كذلك. وقد نُقل عن ابن حجَر العسقلانيّ أنّه ذكر في ذلك ثلاثة شروط، أذكرها فيا يلي، مع مناقشتها.

4. 2. أ. - ذكر شروط القبول

ذكر ابن حجَر العسقلانيّ شروطا ثلاثة لجواز العمل بالحديث الضعيف، نقلها عنه تلميذُه شمس الدين السَّخَاويّ، حيث قال: "وقد سمعتُ شيخَنا مرارا يقول، وكتبه لي بخطّه: إنّ شرائط العمل بالضعيف ثلاثةٌ:

الأول، متفق عليه، أنْ يكون الضعف غيرَ شديد، فيخرج من انفرد من الكذّابين، والمُتَّهَمين بالكذب، ومَن فَحُشَ غلطُه؛

الثاني، أنْ يكون مندرجا تحت أصلٍ عام، فيخرج ما يُختَرَع، بحيث لا يكون له أصلٌ أصلاً؛

الثالث، أنْ لا يعتقد، عند العمل به، ثبوته لئلاّ يَنْسب إلى النبيّ، صلى الله عليه وسلم، ما لم يقله.

قال: والأخيران عن ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دَقِيق العيد، والأول، نَقَلَ العَلائيُّ الاتفاقَ عليه"[89].

4. 2. ب. - مناقشة شروط القبول

- الشرط الأول؛ وجْه اشتراطه اعتبارُ الحديث الشديد الضعف قريبا من الموضوع فيُعطى حكمَه، ومعلوم أنّ الموضوع لا يجوز العمل به. ثم حكى الاتفاق عليه، ونقله عن العلائيّ أيضا.

[89] السَّخَاويّ، القول البديع، (1407هـ/1987م)، ص245.

يُمكن مناقشة هذا الشرط، من حيث دعوى الاتفاق عليه. فمن خلال تتبّع كلام أئمة القرآن والحديث المُجيزين الذين عاصروا العلائيّ أو تقدّموا عليه، نجد أنّ دعوى الاتفاق فيها نظر؛ لأنّ أكثر المذكورين اشترط صراحةً أنْ لا يكون الحديث موضوعا، ولم يشترط أنْ لا يكون شديدَ الضعف، وبين الشرطيْن فرق شاسع. وهؤلاء هم: البيهقيّ، وابن الصلاح، والنوويّ، وابن تيميّة، وابن جَماعة، ويُضاف إليهم مَن يُفهم من ظاهر لفظه أنّه لا يَشْتَرِط ذلك، وهؤلاء هم: الثوريّ، وابن المبارك، وابن مَهْدي، وأحمد بن حنبل، والعنبريّ، والحاكم، والخطيب البغداديّ، وابن عبد البر، والمُنْذِريّ، وابن مُفْلِح،

ثم لم يتفق على الشرط المذكور حتى الذين جاؤوا بعد العلائيّ، فممّن صرّح باشتراط عدم الوضع، ولم يشترط عدم شدة الضعف: العراقيّ، وابن الهُمام، وزكريا ألأنصاريّ، والبقاعيّ، والسَّخَاويّ، والسيوطيّ. وممّن أطلق لفظ "الضعيف" وتركه على ظاهره فلم يشترط ذلك: السَّنوسيّ، وابن حَجَر الهَيْتَميّ، والمتبوليّ، وعليّ القاري، ومرتضى الزَّبيديّ، واللَّكْنَويّ، والكَتّانيّ.

فالظاهر أنّ هذا الكم من الأئمة كافٍ في إسقاط دعوى الاتفاق على اشتراط أنْ يكون الحديثُ غيرَ شديد الضعف، قبل العلائيّ؛ بل وبعده أيضا.

ويُستثنى في هذا السياق ثلاثة أئمة: ابن أبي حاتم الرازيّ، وابن رَجَب الحنبليّ، والذهبيّ؛ حيث اشترط الأوّلان عدم شدة الضعف المتعلقة بالعدالة دون الضبط، فيقبلان حديث مَن فَحُش غلطُه مثلا. واشترط الثالث عدم شدة الضعف مطلقا، فهو الوحيد الذي يتطابق كلامه مع ما ذكره ابن حجر العسقلانيّ، ونقله عن العلائيّ.

وعليه فظاهر كلام جمهور الأئمة اشتراطُ عدم الوضع، وليس عدم الضعف الشديد.

- الشرط الثاني؛ وَجْهُ اشتراطه أنّه يلزم من عدم اندراجه تحت أصل عام أن يكون مؤسِّسا لحكم شرعيّ، وهو ما لا يقبله العلماء.

يمكن مناقشة هذا الشرط من جهة كون الكلام هنا في غير مجال الأحكام؛ لأنّ عدم اندراج الحديث تحت أصل عام، يعني أنّه مؤسِّس لحكم، أيْ أنّه في مجال الأحكام. والفرض أنّ الكلام هنا عن الحديث الضعيف في الفضائل وليس في

الأحكام. ويلزم منه أنّ هذا الشرط داخل في الشرط الرئيس، وهو أن تكون روايته والعمل به في فضائل الأعمال ونحوها، دون الأحكام. فلا حاجة إذاً إلى ذكر هذا الشرط هنا مرة أخرى، حتى لا يكون من تحصيل الحاصل.

- الشرط الثالث: وَجْهُ اشتراطه اجتنابُ نسبة ما لم يصحَّ إلى النبيّ، صلى الله عليه وسلم، حتى لا يدخل الراوي للحديث الضعيف في الوعيد.

يُمكن مناقشة هذا الشرط من جهة كون الوعيد المذكور يتعلق بالحديث الذي يرى الراوي أنّه كذب؛ لقوله، صلى الله عليه وسلم، في الحديث الصحيح: "مَن حدّث عنّي بحديث يرى أنّه كذبٌ، فهو أحد الكاذبين"[90]. وإذا كان أحدَ الكاذبين، فقد دخل في الوعيد الذي ذكره النبيّ، صلى الله عليه وسلم، في حديثه الصحيح، حيث قال: "من كذب عليّ متعمِّدا فَلْيَتَبَوَّأْ مقدَه من النار"[91]. وليس الضعيف من هذا النوع الذي يُرى كذبا؛ وإنّما هو الموضوع.

ومع ذلك يبقى اشتراط اعتقاد عدم الثبوت بالمعنى الاصطلاحيّ (أيْ عدم الصحة أو الحسن) مقبولا؛ لكن لا يُمنَع اعتقاد احتمال صحته في حقيقة الأمر؛ لأنّ الضعيف ليس موضوعا، فلا يُعطى حُكمَ الموضوع.

[90] مسلم، صحيح مسلم، (1414هـ/1993م)، ج1 ص7.

[91] نفس المرجع، ج1 ص7 ر3.

5. - خاتمة

بعد هذا العرض والاستقراء لأقوال وتصرفات الأئمة في الموضوع، وذكر أدلة القبول والرد، وشروط القبول ومناقشتها، نصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أمّا النتائج، فأهمها ما يأتي:

- يرى الجَمُّ الغفير من أئمة علوم القرآن وعلوم الحديث، عبر العصور، جوازَ روايةِ الحديث الضعيف والعملِ به في فضائل الأعمال عموما وفضائل القرآن خصوصا. وهو الذي استقرّ عليه رأيُهم، وجرى به العمل عندهم.

- ذهب بعض العلماء، وهم قلة وأكثرهم من العصيّين، إلى منع رواية الحديث الضعيف إلاّ ببيانه، ومنع العمل به في أيّ شأن من شؤون المسلم.

- ترجّحَ لديّ القولُ بجواز رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال عموما وفضائل القرآن خصوصا؛ لكونه مذهبَ الجمهور في كل العصور، لا سيما عند المتقدّمين، ولقوة دليلهم أيضا.

- الشروط الثلاثة، التي نقلها السَّخَاويّ عن شيخه ابن حجَر العسقلانيّ، لجواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل، لا يمكن التسليم بها جميعا وتقليد مضامينها، مادامت الحججُ لا تؤيّدُها، فاقتضى الأمر تعديلَها.

- شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل القرآن ونحوها، والصالح لدعوى الاتفاق، هو كونه غيرَ موضوع.

وأمّا التوصيات، فأهمها ما يأتي:

- لا شك أنّ هناك أفكارا دينيّة شاعت وانتشرت في الأوساط العلميّة والاجتماعيّة الدينيّة، تحتاج إلى البحث العلميّ الموضوعيّ الجريء، لكشف حقائقها ومدى صحتها، فينبغي توجُّه الباحثين لتسليط الضوء عليها.

- يُفضَّل التركيز في الأبحاث العلميّة على ما له علاقة مباشرة بواقع الناس، لا سيما في العلوم المرتبطة بسلوكهم اليوميّ.

قائمة المراجع

- البغويّ، أبو محمد الحسين بن مسعود. (1422هـ/2002م). معالم التنزيل في التفسير والتأويل. دار الفكر، بيروت. الطبعة الأولى.
- البقاعيّ، أبو الحسن إبراهيم بن عمر. (1408هـ/1987م). مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور. تحقيق: د. عبد السميع محمد أحمد حسنين. مكتبة المعارف، الرياض. ط1.
- البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين. (1424هـ/2004م). شُعَب الإيمان. تحقيق: حمدي الدمرداش محمد العدل. دار الفكر، بيروت. ط1.
- التِّرْمِذيّ، أبو عيسى محمد بن عيسى. (1422هـ/2002م). سنن التّرمذيّ. دار ابن حزم، بيروت. ط1.
- ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم. (1414هـ). قاعدة في فضائل القرآن. تحقيق: د. سليمان بن صالح القرعاوي. الأحساء.
- ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم. (1426هـ/2005م). مجموعة الفتاوى. تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز. دار الوفاء، القاهرة. ط3.
- ابن جماعة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم. المَنهل الرويّ في مختصر علوم الحديث النبويّ. تحقيق: أبو عبد الرحمن نبيل صلاح عبد المجيد سليم. مكتبة ابن عباس، القاهرة.
- ابن الجَوْزِيّ، أبو الفَرَج عبد الرحمن بن عليّ. (1408هـ/1987م). فنون الأفنان في عيون علوم القرآن. تحقيق: د. حسن ضياء الدين عتر. دار البشائر الإسلاميّة، بيروت. ط1.
- ابن أبي حاتم الرازيّ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد. (1422هـ/2002م). الجرح والتعديل. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1.
- الحاكم النَّيْسابوريّ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (1423هـ/2003م). المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل. تحقيق: أحمد بن فارس السلوم. دار ابن حزم، بيروت. ط1.

- الحاكم النَّيْسابوريّ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. المُسْتَدْرَك على الصحيحيْن. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.
- ابن حَجَر الهيَتَميّ، شهاب الدين أحمد بن محمد. شرح ابن حجر الهيتميّ على متن الهمزيّة في مدح خير البريّة. دار الفكر، بيروت.
- ابن حَجَر الهيَتَميّ، شهاب الدين أحمد بن محمد. (1428هـ/2007م). الفتح المبين بشرح الأربعين. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1.
- ابن حزم، أبو محمد عليّ بن أحمد. الإحكام في أصول الأحكام. دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ. (1434هـ/2013م). الكفاية في علم الرواية. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت. ط1.
- الدّارِمِيّ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. (1423هـ/2002م). مسند الدّارِميّ (المعروف بسنن الدّارِميّ). دار ابن حزم، بيروت. ط1.
- الذهبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1417هـ/1996م). سير أعلام النبلاء، الجزء الثامن. تحقيق: نذير حمدان. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط11.
- الذهبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1387هـ/1967م). ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاريّ. مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة. ط2.
- الرازيّ، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد. (1415هـ/1994م). فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِه وحملته. تحقيق: د. عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلاميّة، بيروت. ط1.
- ابن رجب الحنبليّ، أبو الفَرَج عبد الرحمن بن أحمد. (1407هـ/1987م). شرح علل الترمذيّ. تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة المنار، الزرقاء (الأردن). ط1.
- الزَّبيديّ، أبو الفيض، محمد بن محمد. (1408هـ). بُلْغَةُ الأَريب في مصطلح آثار الحبيب (المطبوع مع قفو الأثر لابن الحنبليّ). بعناية: عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلاميّة، بيروت. ط2.

- الزَّرْكَشِيّ، بدر الدين محمد بن عبد الله. (1400هـ/1980م). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، بيروت. ط2.
- زكريا بن محمد الأنصاريّ، فتح الباقي على ألفية العراقيّ (مع شرح ألفية العراقيّ للعراقيّ). دار الكتب العلميّة، بيروت.
- السَّخَاويّ، شمس الدين، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (1417هـ/1996م). فتح المغيث شرح ألفية الحديث. تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة. دار الكتب العلميّة، بيروت.
- السَّخَاويّ، شمس الدين، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (1407هـ/1987م). القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1.
- السَّخَاويّ، عَلَمُ الدِّين، أبو الحسن عليّ بن محمد. (1436هـ/2015م). جمال القُرّاء وكمال الإقراء. تحقيق: أحمد بن عليّ. دار الغد الجديد، القاهرة. ط1.
- السَّنُوسيّ، أبو عبد الله محمد بن يوسف. (1985م). نصرة الفقير في الرد على أبي الحسن الصغير (ضمن الإمام بن يوسف السنوسيّ وعلم التوحيد لجمال الدين بوقلي حسن). المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر.
- السيوطيّ، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1426هـ). الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: مركز الدراسات القرآنيّة. وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربيّة السعوديّة.
- السيوطيّ، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1424هـ/2004م). تدريب الراوي في شرح تقريب النواويّ. تحقيق: د. أحمد عمر هاشم. دار الكتاب العربيّ، بيروت. ط1.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد. (1424هـ/2004م). الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1.
- أبو شهبة، محمد بن محمد. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. عالم المعرفة، جدة.
- الشَّوْكانيّ، محمد بن عليّ. (1419هـ/1998م). فتح القدير الجامع بين فنَّيْ الرواية والدراية من علم التفسير. دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت. ط2.

- ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن. (1406هـ/1986م). علوم الحديث. تحقيق: نور الدين عتر. تصوير دار الفكر، دمشق.
- ابن الضُّرَيْس، أبو عبد الله محمد بن أيوب. (1408هـ/1987م). فضائل القرآن وما أنزل من القران بمكة وما أنزل بالمدينة. تحقيق: عروة بدير. دار الفكر، دمشق. ط1.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. (1427هـ/2006م). جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله. دار ابن حزم، بيروت. ط1.
- ابن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب. (1417هـ/1997م). فضائل القرآن. تحقيق: أ. د. فهد بن عبد الرحمن الرومي. مكتبة التوبة، الرياض. ط1.
- أبو عُبَيْد، القاسم بن سَلاّم. (1426هـ/2005م). فضائل القرآن. تحقيق: عدنان العليّ. المَكتبة العَصريّة، بيروت. ط1.
- عتر، د. نور الدين عتر. (1401هـ/1981م). منهج النقد في علوم الحديث. دار الفكر، دمشق. ط3.
- ابن عديّ، أبو أحمد عبد الله بن عديّ. الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل عبد الموجود وعليّ محمد معوض. دار الكتب العلميّة، بيروت.
- العراقيّ، زين الدين، عبد الرحيم بن الحسين. شرح ألفية العراقيّ. دار الكتب العلميّة، بيروت.
- عليّ القاري، الملاّ عليّ بن سلطان محمد. (1407هـ/1987م). فيضُ المُعين على جمع الأربعين في فضائل القرآن المُبين. تحقيق: محمد شكور الميادِيني. مكتبة المَنار، الزرقاء (الأردن)، ط1.
- عليّ القاري، الملاّ عليّ بن سلطان محمد. شرح شرح نخبة الفكَر. تحقيق: محمد نِزار تميم و هيثم نِزار تميم. شركة دار الأرقم، بيروت.
- العُلَيْميّ، أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد. (1430هـ/2009م). فتح الرحمن في تفسير القرآن. تحقيق: نور الدين طالب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، قطر. ط1.
- الغماريّ، عبد الله بن الصديق. (1427هـ/2006م). فضائل القرآن. عالم الكتب، بيروت.

- الفِرْيابيّ، أبو بكر جعفر بن محمد. (1409هـ/1989م). كتاب فضائل القرآن وما جاء فيه من الفضل وفي كم يُقرأ والسُّنَّة في ذلك. تحقيق: يوسف عثمان فضل الله جبريل. مكتبة الرشد، الرياض. ط1.
- الفَيْرُوزآباديّ، أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1416هـ/1996م). بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز، الجزء الأول. تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار. وزارة الأوقاف المصريّة، القاهرة. ط3.
- الفَيْرُوزآباديّ، أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1426هـ/2005م). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط8.
- القُرْطُبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1407هـ/1987م). التَّذْكار في أفضل الأذكار. بعناية: بشير محمد عيون. مكتبة دار البيان، دمشق. ط3.
- الكَتّانيّ، محمد بن جعفر. (1345هـ). اليُمن والإسعاد بمولد خير العباد. المطبعة الأهليّة، الرباط. ط1.
- ابن كَثِير، أبو الفِداء إسماعيل بن عمر. (1416هـ). فضائل القرآن. تحقيق: أبو إسحاق الحُوَيْنيّ. مكتبة ابن تيميّة، القاهرة. ط1.
- اللَّكْنويّ، محمد عبد الحيّ. (1416هـ). ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجانيّ. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب. ط3.
- المُسْتَغْفِريّ، أبو العباس جعفر بن محمد. (1427هـ/2006م). فضائل القرآن. تحقيق: د. أحمد بن فارس السَّلوم. دار ابن حزم، بيروت. ط1.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. (1414هـ/1993م). صحيح مسلم. دار الفكر، بيروت. ط1.
- ابن مُفلِح، أبو عبد الله محمد بن مفلح. (1419هـ/1999م). الآداب الشرعيّة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيّام. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط3.
- المَقَّريّ، أبو العباس أحمد بن محمد. (1417هـ/1997م). وصف نعال النبيّ، صلى الله عليه وسلم، المسمى بفتح المتعال في مدح النِّعال. تحقيق: أ. د. عليّ عبد الوهّاب وعبد المنعم فرَج درويش. دار القاضي عياض، القاهرة. ط1.

- المُنْذِريّ أبو محمد عبد العظيم بن عبد القويّ. (1426هـ/2005م). الترغيب والترهيب. تحقيق: محمد السيد. دار الفجر للتراث، القاهرة.
- الموصليّ، أبو يعلى أحمد بن عليّ. (1418هـ/1998م). مسند أبي يعلى الموصليّ. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1.
- النَّسَائيّ، أبو عبد الرحمن أحمد بن عليّ. (1413هـ/1992م). فضائل القرآن. تحقيق: د. فاروق حمادة. دار إحياء العلوم، بيروت - دار الثقافة، الدار البيضاء. ط2.
- أبا نمي، أيمن بن عبد العزيز. عقد الدرر فيما صح من فضائل السور. جامعة أم القرى - كليّة الشريعة والدراسات القرآنيّة، مكة المكرمة.
- النَّوويّ، أبو زكريا يحيى بن شرف. (1430هـ/2009م). الأربعون النّوويّة. عني به: قصيّ محمد نورس الحلاق وأنور بن أبي بكر الشيخي. دار المنهاج، بيروت. ط1.
- النَّوويّ، أبو زكريا يحيى بن شرف. (1425هـ/2004م). حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار المعروف بالأذكار النَّوويّة. بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي. دار ابن حزم، بيروت. ط1.
- الهُذَليّ، أبو القاسم يوسف بن عليّ. (1428هـ/2007م). الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها. تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. مؤسسة سَمَا، القاهرة. ط1.
- ابن الهُمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد. (1424هـ/2003م). شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي. تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1.